المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

08/10/2015

هل أصبح CNDH في وضعية غير قانونية؟

خالد الشرقاوي السموني

أثيرت مؤخرا مسالة الوضعية القانونية لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حيث هناك من يرى أنه بحلول 20 شتنبر الماضي، يكون أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، قد استوفوا الولاية المخصصة بالتمام والكمال، وقد مرت أربع سنوات على تعينهم ابتداء من 20 شتنبر 2011. وحتى يتسنى لنا تبني هذا الرأي أو دحضه، لابد من الرجوع إلى القانون المحدث للمجلس المذكور.

وبرجوعنا إلى الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في فاتح مارس 2011، بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لاسيما المادتين 34 و35 منه، نجد المادة 34 تنص على أن رئيس المجلس يعين بظهير شريف لمدة ست سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، والمادة 35 تنص على أن أعضاء المجلس يعينون بظهير شريف لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد.

وللإشارة في هذا الصدد، فقد عين الملك محمّد السادس إدريس اليزمي رئيسا للمجلس يوم 3 مارس 2011، كما عين الأمين العام للمجلس محمد الصبار، في نفس التاريخ، وعين باقي أعضاء المجلس يوم 20 شتنبر 2011.

وبناء على ذلك، فإن ولاية الرئيس لم تنته بعد، فهي مستمرة إلى حدود شهر مارس 2017. أما الأمين العام فقد انتهت مدة ولايته يوم 3 مارس من هذه السنة، أي سنة 2015، ويحتاج لتعيين جديد بواسطة ظهير، لأن حكمه مثل حكم باقي أعضاء المجلس تطبيقا للمادة 32 من الظهير المحدث للمجلس، التي تنص على أن المجلس يتألف، علاوة على الرئيس والأمين العام، من ثلاثين عضوا المستوفين للمؤهلات المنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثين، مما يجعل مدة ولايته محددة في أربع سنوات، مادام أن الظهير حدد فقط ولاية ست سنوات للرئيس، أما غيره من الأعضاء تكون ولايتهم لا تتجاوز مدة أربع سنوات.

وبناء على ذلك، فإن الأمين العام للمجلس ورؤساء اللجان الجهوية وأعضاء المجلس برمتهم، باستثناء رئيس المجلس، أصبحوا في وضعية غير قانونية، في غياب ظهائر تعيين جديدة من تاريخ 20 شتنبر2015 ، و3 مارس 2015 بالنسبة إلى الأمين العام للمجلس.

وعليه، تكون أعمالهم وتصرفاتهم باطلة وغير شرعية، وما يستحقون من تعويضات من تاريخ انتهاء مدة ولايتهم لا أساس قانوني لها، ووجب استردادها لخزينة الدولة.

وحتى لئن كانت ولاية رئيس المجلس مازالت سارية، فإنه أمام هذا الوضع لا يجوز له إصدار تقارير أو إبداء آراء استشارية للملك أو للحكومة، مادام الأعضاء الذين يشكلون معه المجلس في وضعية غير قانونية، فهو يظل يقوم بتصريف الأمور الجارية من تسيير إداري ومالي إلى حين تعيين مجلس جديد، فإما الإبقاء على نفس الأعضاء وإما تعيين أعضاء جدد.

وللملك وحده الصلاحية في ذلك وفقا لمنطوق الدستور وللقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا.

ناشط حقوقي
ومدير مركز الرباط للدراسات السياسية والاستراتيجية

> الأمين العام للمجلس وأعضاء المجلس أصبحوا في وضعية غير قانونية

مجلس اليزمي يعيش وضعية تصريف للأعمال

لم يشرع المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعد في المشاورات من أجل تعيين أعضاء جدد بالمجلس. وقال محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، إن المجلس يوجد حاليا في وضعية «تصريف للأعمال الجارية»، مؤكدا أن المشاورات «لم تبدأ بعد»، وأنها ستشمل، في حينه، الجهات الرسمية، كما ستشمل جمعيات المجتمع المدني بمختلف مجالات نشاطها (حقوق إنسان، طفولة، إعاقة..).

وانتهت مهام أعضاء المجلس البالغ عددهم 30 شخصا، منهم رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، وشخصيات يعينها البرلمان بمجلسيه، وأخرى يعينها الملك، إضافة إلى ممثلين عن المؤسسات والمنظمات غير الحكومية، انتهت يوم 20 شتنبر الماضي.

وينص الظهير المحدث للمجلس على أن يُعين أعضاء المجلس لمدة أربع سنوات، مع استثناء خاص برئيس المجلس وأمينه العام، حيث نص الظهير المتعلق بهما، على أن يعيّنا لمدة ست سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة.

■ أعراس

N 4812

أكدت المندوبية العامة للسجون أن المعتقل علي أعراس يستفيد من حقوق السجناء، ولا يتعرض لأي معاملة سيئة، ويستفيد من زيارات محاميه وممثلين عن النيابة العامة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وعزت المندوبية ظهوره في شريط فيديو بمجموعة من المواقع، إلى نية مبيتة للظهور بمظهر ضحية التعذيب وخداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية. كما وصف بلاغ المندوبية الإضراب عن الطعام الذي أعلنه، بـ«الصوري»، للضغط على إدارة المؤسسة السجنية للتغاضي على إدخاله الممنوعات.

بعد انتهاء ولايتهم هل يوجد أعضاء الـ "CNDH خارج القانون"؟

هسبريس . حسن أشرف

تثير وضعية **أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان** سجالا قانونيا، باعتبار أنه بحلول 20 شتنبر الماضي يكون أعضاء ورؤساء اللجن الجهوية بالمجلس، قد استوفوا ولايتهم، متمثلة في 4 سنوات على تعيينهم في 20 شتنبر 2011، بينما يرى البعض أنه من حق الأعضاء مزاولة مهامهم إلى حين صدور قانون جديد.

ويورد الظهير الخاص بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المادة 34 التي تنص على أن رئيس المجلس يُعين لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، والمادة 35 التي تنص على أن أعضاء المجلس يعينون لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد، والمادة 50 التي تنص على أن الأمين العام للمجلس يعين لمدة 6 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وكان الملك محمد السادس قد عين إدريس اليزمي رئيسا للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في يوم 3 مارس 2011 ، كما عين الأمين العام للمجلس، محمد الصبار، في نفس التاريخ، بينما تم تعيين باقي أعضاء المجلس يوم 20 شتنبر 2011 .

وبناء على ذلك، يرى خالد الشرقاوي السموني، ناشط حقوقي ومدير مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية، أن ولاية الرئيس والأمين العام لم تنته بعد، فهي مستمرة إلى مارس 2017، أما باقي الأعضاء انتهت مدة ولايتهم يوم 20 شتنبر الماضي، ويحتاجون لتعيين جديد، مادام أن الظهير حدد ولايتهم بشكل صريح في 4 سنوات.

واعتبر المتحدث بأن أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان برمتهم، ورؤساء اللجان الجهوية، باستثناء رئيس المجلس وأمينه العام، أصبحوا في وضعية غير قانونية، في غياب ظهائر تعيين جديدة من تاريخ 20 شتنبر2015 ، مبرزا أن "أعمالهم وتصرفاتهم باطلة، وتعويضاتهم من تاريخ انتهاء مدة ولايتهم وجب استردادها لخزينة الدولة".

واستطرد السموني بأنه "حتى لو كانت ولاية رئيس المجلس مازالت سارية، فإنه أمام هذا الوضع لا يجوز له إصدار تقارير، أو إبداء آراء استشارية للملك أو للحكومة، مادام الأعضاء الذين يشكلون معه المجلس يوجدون في وضعية غير قانونية" على حد تعبيره.

وبالمقابل، أكد مصدر مسؤول من داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فضل عدم الكشف عن هويته، في تصريح لهسبريس، أن المجلس مؤسسة وطنية ودستورية، ويتعين أن يستمر أعضاؤها في مزاولة مهامهم ووظائفهم بشكل عاد إلى حين صدور قانون جديد" وفق تعبيره.

http://www.hespress.com/politique/279837.html

عصابة تعتدي على شاب وترسله في حالة غيبوبة إلى مستشفى ابن طفيل بمراكش والجناة لا يزالون أحرار طلقاء

حرر من طرف محمد لمزيم بتاريخ الخميس 8 أكتوبر 2015

صورة للحظة نقل الضحية على متن اسعاف الوقاية المدنية

تعرض شاب يدعى "محمد اد ياسين" لاعتداء شنيع من طرف ثلاثة أشخاص بدوار مدات سيروا وسلسات بعمالة ورزازات.

وبحسب شكاية توجه بها شقيق الضحية إلى وزير العدل والحريات توصلت "كشـ24" بنسخة منها، فإن فصول الواقعة تعود إلى يوم 16 شتنبر 2015، حينما تعرض الضحية لهجوم مباغت من طرف ثلاثة أشخاص يقطنون بنفس الدوار وهم ("عبد الله، ا" و"الحسن، ا" و "رشيد، إ")، حيث وجهوا له عدة ضربات على مستوى رقبته ليسقط أرضا مغمى عليه، مما استدعى نقله على وجه السرعة الى مستوصف تازناغت على متن سيارة الوقاية المدنية.

وتضيف الشكاية التي أرسلت نسخة منها إلى الوكيل العام للملك باستئنافية ورزازات ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بأن عناصر الدرك الملكي بتازناغت الإنتقال الى المكان الذي كان مسرحا للإعتداء الذي تسبب للضحية في عجز حصرته شهادة طبية مسلمة من مصالح مستشفى سيدي احساين بناصر بورزازات في 35 يوما قابلة للتجديد.

وتستطرد الشكاية أن أسرة الضحية الذي دخل في غيبوبة إضطرت إلى نقله إلى مستشفى ابن طفيل بمراكش.

وأوضح الشكاية أن شقيق المصاب تقدم بشكاية إلى وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية بورزازات بتاريخ 17 شتنبر 2015 أي في اليوم الموالي للإعتداء معززة بشهادة طبية، دون أن تتحرك مسطرة البحث في الواقعة لحد الآن ليظل أفراد العصابة يصولون ويجولون دون حسيب ولا رقيب وكأن للقانون مقاييس تسري على البعض ويستثنى منها البعض الآخر.

وطالب الشكاية وزير العدل بالتدخل لإنصاف الضحية وأسرته من المعتدين الذين لا يزالون أحرار طلقاء واجراء بحث مستفيض في الموضوع مع الاستماع الى شهود النازلة.

http://www.kech24.com/%D8%B9%D8%B5%D8%A7%D8%A8%D8%A9-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%B4%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%AA%D8%B1%D8%B3%D9%84%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%A8%D9%88%D8%A8%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%89-%D8%A5%D8%A8%D9%86-%D8%B7%D9%81%D9%8A%D9%84_a18593.html

السيد محمد يتيم النائب الأول لرئيس مجلس النواب يستقبل السيدة المقررة الأممية الخاصة حول الحق في التغذية

أجرى النائب الأول لرئيس مجلس النواب السيد محمد يتيم يوم الأربعاء 07 أكتوبر 2015 بالرباط مباحثات مع المقررة الخاصةللأمم المتحدة المعنية بالحق في التغذية السيدة هلال إلفير ((Hilal Elver، التي تقوم بزيارة لبلادنا خلال الفترة الممتدة مابين 5 و12 أكتوبر الجاري، وذلك في إطار التفاعل المستمر والنموذجي للمملكة مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

في مستهل هذا اللقاء، أكد السيد محمد يتيم أن المغرب تحدوه إرادة قوية لكي يكون في مصاف الدول المتقدمة في مجال حقوق الإنسان، مشيرا في هذا الإطار إلى المصادقة في شهر يوليوز الماضي على البرتوكول الاختياري لاتفاقية سيدوا.

وأوضح النائب الأول لرئيس مجلس النواب أن المغرب يتعامل مع آليات الأمم المتحدة في جميع صيغها وأشكالها، وأنه سيعمل على الانضمام إلى الآليات الأممية الأخرى نظرا لأن المغرب له ثقة كبيرة في نفسه ويسعى إلى أن يكون في مستوى الوثيقة الدستورية التي تمت المصادقة عليها في 2011. وقد استعرض السيد محمد يتيم في هذا السياق أبرز الحقوق التي أقرها الدستور الجديد للمملكة سواء الحقوق السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

و أطلع السيد محمد يتيم المقررة الأممية خلال هذا اللقاء على الإصلاحات التي باشرتها بلادنا في السنوات الأخيرة والمرتبطة أساسا بالنهوض بحقوق الإنسان وترسيخ دولة الحق والقانون، وكذا الأوراش المهيكلة والإستراتيجية التي أطلقتها بلادنا و السياسة المتبعة من طرف الدولة في مجال التنمية البشرية.

كما قدم السيد محمد يتيم بالمناسبة شروحات حول أهداف بعض المؤسسات العمومية خصوصا صندوق المقاصة الرامي إلى دعم المواد الأساسية وبرنامج تيسير الموجه إلى مساعدة الأسر المعوزة لتمدرس أطفالها وبرنامج دعم الأرامل، فضلا عن المجهودات التي تقوم بها بلادنا في مجال تقليص الفوارق بين جهات المملكة، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه سيتم مستقبلا إحداث صندوق التضامن الجهوي.

و استعرض السيد محمد يتيم كذلك بعض البرامج الكبرى التي أطلقتها بلادنا كبرنامج المخطط الأخضر و برنامج "هاليوتيس" و بعض الإحصائيات في مجال الصحة والتمدرس والتي تبين التقدم والانجازات التي حققتها بلادنا في هذين القطاعين الحيويين.

من جهة أخرى، استعرض السيد يتيم الدور الذي يضطلع به البرلمان في مجال النهوض بحقوق الإنسان، مذكرا في هذا السياق بالاتفاقيات التي أبرمها مجلس النواب مع عدد من المؤسسات الوطنية **لاسيما المجلس الوطني لحقوق الإنسان** والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، مشرا إلى أن البرلمانيين يحريصون على تطوير حقوق الإنسان في شموليتها حتى يكونوا في مستوى الوثيقة الدستورية وتنزيل هذه الحقوق في إطار قوانين.

وأكد السيد محمد يتيم أن التحدي الذي يواجهه المغرب ليس هو سوء التغذية ولكن هو فك العزلة عن العالم القروي، مشيرا إلى أن التقرير الذي سيتم إعداده من طرف المقررة الأممية في ختام زيارتها للمملكة سيكون ذات أهمية بالغة بالنسبة للبرلمانيين بحيث سيشكل أرضية للاشتغال وسيتم أخذ بعين الاعتبار كل ما سيتضمنه من ملاحظات واقتراحات.

من جانبها أوضحت المقررة الخاصةللأمم المتحدة المعنية بالحق في التغذية السيدة هلال إلفي أن هذه الزيارة تروم الإطلاع على الإصلاحات التي قامت بها بلادنا في مجال حقوق الإنسان والجهود التي تبذلها لحماية الحق في التغذية.

http://www.sahafaharabiah.net/news1827031.html

http://www.marocpress.com/akhbarona/article-594902.html

http://www.chambredesrepresentants.ma/ar/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF-%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84-%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%A8-%D9%8A%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82?sref=item209-579

بركة: 10 آلاف شخص استفادوا من علاجات طب الإدمان خلال سنتين

أكد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، نزار بركة، على ضرورة التركيز على مقاربة شاملة ومندمجة تستلهم من النجاحات المسجلة على الصعيد الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار النهوض بالصحة العامة في محاربة المخدرات والإدمان.

وأوضح بركة في كلمة له خلال المائدة المستديرة المنظمة من طرف المجلس **بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان** واللجنة العالمية لسياسات المخدرات حول "السياسات العمومية في مجال المخدرات: التجربة الدولية والإصلاحات المغربية "(أوضح) أنه يتعين أن تذهب هذه المقاربة أبعد من التكفل الطبي لصالح المدمنين على المخدرات، وذلك عبر تمكينهم من فرص الاندماج الاجتماعي والمهني وخلق آليات حقيقية لمواكبة هؤلاء الأشخاص ما بعد العلاج، مشددا أن هذا النهج يقود إلى وضع ميكانيزمات محددة مع تنزيلها محليا واعتماد تتبع دقيق للنتائج.

وذكر المتحدث ذاته بتقرير المرصد الوطني للمخدرات والإدمان الذي سجل وجود ما يقرب من 800 ألف حالة إدمان على مواد غير مشروعة في عام 2014، كما أشار إلى أن ثلاثة آلاف شخص يتعاطون مخدرات عن طريق الحقن، وهو ما يشكل "تحديا حقيقيا" للصحة العامة.

وأشار في هذا الإطار إلى أنه برسم الفترة 2014-2015، استفاد ما يقرب من 10 آلاف شخص من العلاجات التي تقدمها مختلف مراكز طب الإدمان المفتوحة، مشيدا بالجهود المبذولة في هذا السياق من قبل وزارتي الصحة والداخلية.

من جهة أخرى، أكد بركة أن عقد هذا اللقاء بالمغرب يعكس جدية الجهود التي تبذلها المملكة في مجال محاربة تعاطي المخدرات والحبوب المهلوسة، مشيرا، على سبيل المثال، إلى البرنامج الوطني لمحاربة سلوكات الإدمان، الذي يهدف إلى تحسين جودة التكفل بالأشخاص المدمنين، خاصة مستعملي المخدرات، وأن إحداث مراكز مخصصة لمحاربة المخدرات بالرباط، ووجدة والدار البيضاء والناظور ومراكش ومؤخرا بطنجة، يعكس الإرادة القوية لمساعدة هذه الفئة على التغلب على سلوكات الإدمان والمشاركة في الحياة الاجتماعية.

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أوضح أيضا أن المجلس خصص بدوره، في ميثاقه الاجتماعي، الذي اعتمده في 2011، شقا للحق في الصحة البدنية والعقلية، والذي شدد على ضرورة ضمان وقاية فعالة من الإدمان ومحاربة الاتجار في المخدرات والتوزيع غير القانوني للعقاقير المهلوسة، وذلك تماشيا مع اتفاقية محاربة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، التي دخلت حيز التنفيذ في 11 أكتوبر 1990.

وشدد الرئيس السابق للبرازيل فرناندو إنريك كاردوسو، رئيس اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، على أن المقاربة القمعية الزجرية لن تحل إشكالية المخدرات، محذرا من أن إيديولوجية العقاب لن تعمل سوى على تكثيف الجريمة.

وقال كاردوسو إنه "من مصلحة البلدان القيام بجهد تقنيني جدي مع استحضار أن المخدرات تمثل خطرا كبيرا"، كما أشار إلى أن نظاما جديدا لمراقبة المخدرات، يضمن حماية أفضل لصحة وسلامة الأشخاص والمجتمعات على الصعيد العالمي، أضحى ضرورة أكثر من أي وقت مضى.

وفي السياق ذاته، أوضح المتحدث ذاته أنه يتعين أن يتم استبدال التدابير المستلهمة من مقاربات عقابية بمقاربات إنسانية، تنبني، في جوهرها، على خبرة التجارب العلمية، ومبادئ الصحة العامة وقيم حقوق الإنسان.

ومن جانبها، تطرقت العضو في اللجنة الدولية لمحاربة المخدرات، روث دريفوس، لمحاربة المخدرات وفق تصور اللجنة، مبرزة أن الأمر يتعلق، بالدرجة الأولى، باستبعاد تدابير عقابية "غير فعالة" مقابل اعتماد مقاربات صحية واجتماعية أثبتت جدواها.

واعتبرت روث دريفوس أن تجريم استهلاك وحيازة المخدرات تقوض المبادرات الرامية إلى التغلب على هذه الآفة، وبالتالي تبدو الحاجة إلى "تعديل الطابع القمعي" واختيار نهج "الوضع تحت المراقبة أكثر من المنع".

http://www.jadidpresse.com/%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9-10-%D8%A2%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%B4%D8%AE%D8%B5-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%AF%D9%88%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D8%AA-%D8%B7%D8%A8-%D8%A7%D9%84/

توقيف أجور الأساتذة الصحراويين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان

فوجئ الأساتذة، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المستفيدين من التوظيف الاستثنائي بقطاع التعليم المدرسي في إطار توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة في بداية الموسم الدراسي 2015 . 2016 بالتوقيف المؤقت عن العمل للأستاذ " محمد ميارة " و بقطع راتبه الشهري مع عرضه على المجلس التأديبي في انتظار أن يشمل هذا القرار التعسفي مجموعة من الأساتذة من نفس المجموعة، و يتعلق الأمر بكل من " مولاي اعلي الليلي " و " حبيدة اعبيدة " و " الغالية الموساوي " و " العربي مسعود " بناء على مراسلة اعتمدتها الوزارة كمرجع صادرة عن السيد نائب الوزارة بالعيون تحت عدد 1307 بتاريخ 19 يونيو 2015 .

ويقول بيان صادر عن المتضررين، أن هذه المجموعة تم توظيفها استثناء بناء على رسالة رئيس الحكومة عدد 2433 المؤرخة بتاريخ 23 ديسمبر 2011 في إطار معالجة سياسية و حقوقية واضحة تؤطرها توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة المتعلقة بإدماج ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة من طرف الدولة المغربية،

و يضيف البيان إن هذه المجموعة من الأساتذة راسلت منذ بداية شهر يناير 2012 السيد وزير التربية و التعليم و تكوين الأطر و البحث العلمي تحت إشراف النائب الإقليمي للوزارة من أجل تغيير الإطار من أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي إلى إطار إداري و راسلتها مرة أخرى عبر السلم الإداري منذ شهر نوفمبر 2013 و بتاريخ 16 ماي 2013 و بتاريخ 20 ماي 2014 بعد اتصال إدارة اللجنة الجهوية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعيون بأعضاء المجموعة من أجل دفع طلبات تغيير الإطار بناء على اتفاق ممثلين من وزارة التربية و التكوين المهني و ممثلين عن **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** بالرباط،

و حيث إن مجموعة الأساتذة ظلت ملتزمة بعملها دون أن تجتاز امتحانات الكفاءة المهنية بمبرر الرغبة في تغيير الإطار ، خصوصا بعد اجتماع جمع مدير الموارد البشرية للوزارة بتاريخ 10 ماي 2012 مع مدير الأكاديمية الجهوية بالعيون بحضور ممثلين عن الجامعة الوطنية للتعليم . التوجه الديمقراطي ، أمر خلاله مدير الموارد البشرية السيد مدير الأكاديمية بإنجاز تقرير حول هذه المجموعة من الأساتذة الموظفين في إطار هيئة الإنصاف و المصالحة قصد اتخاذ إجراءات تنتهي بتغيير الإطار بالنسبة لمجموعة الأساتذة المعنيين،

و حيث إن ملفهم و ملف باقي ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المدمجين بناء على تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة في مختلف القطاعات لا زال يعالج على المستوى المركزي و أعطيت فيه التزامات تهم الملف في شموليته للمجلس الوطني لحقوق الإنسان و المنتدى المغربي من أجل الحقيقة و الإنصاف،

و بعد اعتصام الأساتذة المعنيين بتاريخ 05 ماي 2015 أمام مقر الأكاديمية الجهوية لجهة العيون . بوجدور . الساقية الحمراء و لقائهم بمدير الأكاديمية الذي أكد بأن الجهات المسؤولة في الوزارة و في الحكومة تتابع هذا الملف و تنافشه مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان في أفق إيجاد حل له و بأنه لا يتوقع أن يشمل المجموعة أي إجراء تعسفي في إشارة للاستفسارات النيابية التي خضع لها 05 من الأساتذة شهر فبراير و أبريل برسم السنة الدراسية 2014 . 2015 ،

و إن الأساتذة يتوفرون على نسخة من رسالة السيد رئيس الحكومة مؤرخة بتاريخ 08 يونيو 2015 تؤكد متابعة لجنة مختصة للملف من أجل دراستها و تقديم المقترحات الملائمة بشأنها مع إشعارنا بالاستنتاجات التي ستتوصل بها عند الانتهاء من عملها، الأساتذة، ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المستفيدين من التوظيف الاستثنائي بقطاع التعليم المدرسي في إطار توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة، إذ نعرب عن التزامنا بالعمل في مقرات عملنا بمختلف الثانويات التأهيلية التي نشتغل بها منذ تعييننا الاستثنائي في قطاع التعليم المدرسي، نعلن عن تحميلها المسؤولية لمدير الأكاديمية و النائب الإقليمي و من خلالهما للوزارة حيال الإجراءات التعسفية المتخذة ضدنا بشكل يتناقض و مضمون رسالة السيد رئيس الحكومة التي تؤكد على تعييننا بصفة استثنائية في إطار تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان قي الماضي بالأخذ بعين الاعتبار لوضعيتنا الاجتماعية و العائلية، و تنديدهم للإجراء الذي قام به النائب الإقليمي للوزارة الذي راسل الكتابة الخاصة للوزير متجاوزا

بذلك مدير الأكاديمية و مدير الموارد البشرية للوزارة بهدف الشروع في مخطط يستهدف قطع أرزاقنا و يعمق من معاناتنا و معاناة عائلاتهم، و مطالبتهم الوزارة التعجيل بإيجاد حل سريع لقضية تغيير الإطار بالنسبة لنا جميعا مع إلغاء قرار التوقيف المؤقت عن العمل المتخذ ضد الأستاذ " محمد ميارة " و المنتظر أن يتخذ ضد باقي الأساتذة من المجموعة، و دعوتهم المجلس الوطني لحقوق الإنسان العمل على الاتصال بالوزارة المعنية لإيجاد حل لقضيتنا، خصوصا و أن الأمر بات متعلقا بمصادرة الحق في العمل و توقيف الرواتب الشهرية لمجموعة من الأساتذة ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، و مناشدتهم لكافة المنظمات الحقوقية و النقابية إلى مؤازرتنا في مطلبنا العادل و المشروع المتعلق بحقنا في تغيير الإطار و في الحد من أية إجراءات تعسفية تمس من حقوقهم، و عزمهم خوض أشكال نضالية سلمية مشروعة دفاعا عن ملفنا المطلبي و ضد أي إجراءات تعسفية تجري في حقنا.

http://achwakaa.ma/m/news3855.html

الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس "هو إضراب صوري" (مندوبية

أكدت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج أن الإضراب عن الطعام الذي أعلن عنه السجين علي عراس "هو إضراب صوري"، موضحة أنه "لجأ إلى هذه الوسيلة من أجل ممارسة الضغط على إدارة المؤسسة السجنية ودفعها إلى التغاضي عن الأشياء الممنوعة التي يود الحصول عليها ضدا على الضوابط القانونية المنظمة للمؤسسات السجنية، والمحددة لحقوق وواجبات السجناء".

وأوضحت المندوبية العامة، في بلاغ لها اليوم الاثنين، على إثر نشر مجموعة من المواقع الإلكترونية لفيديو بخصوص المعتقل علي عراس، أنه يتضح من خلال الفيديو المذكور أن السجين "يحمل نية مبيتة من خلال محاولة الظهور بمظهر الضحية لعملية تعذيب مزعومة، فضلا عن محاولة خداع الرأي العام والإساءة إلى صورة المندوبية العامة، في حين أنه يستفيد من نفس الحقوق التي يستفيد منها باقي النزلاء ولا يتعرض لأي نوع من سوء المعاملة، بل إنه يستقبل من وقت لآخر زيارات من طرف محامية وممثل النيابة العامة، **فضلا عن ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان**".

وبعدما أكدت احترامها لحقوق السجين علي عراس وحرصها على ضمان سلامته الجسدية وكرامته الإنسانية، شأنه في ذلك شأن باقي السجناء، عبرت المندوبية العامة عن إدانتها الشديدة لمحاولة السجين المذكور خداع الرأي العام، مشددة مرة أخرى على حرصها على فرض احترام القوانين المنظمة للمؤسسات السجنية، ومعلنة احتفاظها بحقها الكامل في مقاضاة هذا السجين.

http://mohammedia24.com/news3229.html

وزير العدل يتفرج على ملف يتعلق باتهامات بالتعذيب

الرباط: عبدالله الشرقاوي

رغم مرور سنتين أو ما يقارب ذلك على وضع شكاية يدعي صاحبها تعرضه للاختطاف والتعذيب من قبل مسؤول أمني بالرباط فإن وزير العدل، باعتباره رئيسا للنيابة العامة مازال لم يحرك ساكنا، علما أن ذات يوم برأ الدولة من التعذيب وتوعد مرتكبيه من موظفي الدولة بتطبيق القانون لكونه يعلو ولا يعلى عليه.

كما توعد الوزير بـ "الويل والتبور" أيضا الذين يتهمون المسؤولين بالباطل من خلال شكايات كيدية، حيث حرك في هذا المجال مساطر في حق الذين ادعوا تعرضهم للتعذيب دون أن يُفضي البحث إلى تأكيد ادعاءاتهم.

في هذا الصدد دخل وزير العدل والحريات على الخط مع جمعيات من المجتمع المدني التي منها مَن اعتبر الإجراء الأخير مجرد تضييق على الحريات، كما دخل على الحظ في موضوع شكاية الاختطاف والتعذيب التي نحن بصددها، والتي تهم متهما في ملف يروج أمام استئنافية الرباط، حيث يتابع هذا الأخير ضمن ما اصطلح عليه بقضية الأمنيين الأربعة في الفرقة الوطنية للشرطة القضائية.

مناسبة تجديد الحديث في هذه النازلة ما أثاره دفاع المشتكي مساء يوم الاثنين المنصرم، حيث أوضح أن مؤازره اعتقل من قبل عصابة، وتعرض لتعذيب ممنهج **تأكد المجلس الوطني لحقوق الإنسان من وقوعه**... كما أن ملفا اختفى من المحكمة، وذلك بهدف إقحامه بصورة غير شرعية لإخفاء وقائع...

وكان ممثل النيابة العامة قد التمس بدوره إعطاءه مهلة للحسم في وضعية هذا المشتكي.

http://siyassi.com/2015/10/slide/16724.html

تقرير المجلس الوطني للحقوق الإنسان يفضح المستور عن المختلين عقليا بالمغرب

صارت الوضعية الصحية للأمراض العقلية بالمغرب مقلقة جدا؟ هذا على الأقل ما كشفته الدراسات والتقارير المنجزة في هذا المجال.

آخر دراسة وبائية وطنية كشفت أن «40 بالمائة من المغاربة، ما بين 15 سنة وما فوق، يعانون، أو سبق أن عانوا، من اضطرابات عقلية: 26.5 بالمائة منهم يعانون أو عانوا من الاكتئاب، و9 بالمائة من القلق، و5.6 بالمائة من اضطرابات ذهانية».

وتشير الدراسة إلى أن النساء هن الأكثر عرضة لهاته الاضطرابات العقلية (48.5 بالمائة من الإناث مقابل 34.3 بالمائة من الذكور)، إضافة إلى سكان الحواضر والمطلقين والعاطلين. منظمة الصحة العالمية كشفت هي الأخرى سنة 2011 أن الاضطرابات العقلية العصبية بالمغرب تمثل 15.8 بالمائة من مجموع النسبة المرضية. هذا الارتفاع في معدل الإصابة بالأمراض العقلية أرجعه وزير الصحة، الحسين الوردي، إلى التطورات السريعة التي يعرفها المجتمع المغربي، وكذا شروط العمل الصعبة، والتمييز الجنسي، والاستبعاد الاجتماعي، إضافة إلى خرق حقوق الإنسان.

ذكر ذلك في رسالة وجهها إلى المشاركين في لقاء نظمه الفريق التقدمي بمجلس النواب في 17 أكتوبر 2012.

قبل ذلك بشهر واحد فقط نشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا صادما عن وضعية مؤسسات الأمراض العقلية بالمغرب.

إذ كشف تقريره أن «بنية المؤسسات التي تمت زيارتها، مع استثناءات قليلة، لا تتلاءم مع احتياجات مرتفقي الطب العقلي».

وأرجع ذلك إلى أن «عددا من هذه المرافق لم يكن موجها في الأصل لرعاية المصابين بأمراض عقلية (مثل مستشفى خريبكة)»، وإلى كون «تصاميم بنائها لم تأخذ في الاعتبار خصوصيات طب الأمراض العقلية والمعايير والممارسات المعمول بها دوليا ورأي المرتفقين والموظفين».

كما كشف أن «الطاقة الإيوائية للمرافق القائمة ضعيفة جدا بالمقارنة مع عدد السكان والحالة الوبائية»، وأنها «بعيدة عن احتياجات ومطالب الساكنة والمعايير الدولية المعتمدة في المجال».

وبخصوص التوزيع الجغرافي لمستشفيات الأمراض العقلية أوضح التقرير أن هذا التوزيع يبين «التفاوت الصارخ بين الجهات على مستوى التغطية، إذ تتمركز أهم المؤسسات من حيث الموارد البشرية ووسائل العلاج والطاقة الإيوائية وجودة الخدمات في محور الدار البيضاء- الرباط- مراكش. وعلى العكس من ذلك، تفتقر مثلا المنطقتان الشرقية والجنوبية كثيرا إلى بنيات تحتية خاصة بمعالجة الأمراض العقلية، بحيث لا تتوفران إلا على مستشفى واحد في كل من الحسيمة والعيون». وأشار التقرير إلى أن الـ27 مؤسسة عمومية التي يتوفر عليها المغرب لعلاج الاضطرابات العقلية والعصبية «لا تستجيب من حيث الكم لحاجيات السكان.

كما أنها ليست متيسرة ولا سهلة الولوج».

وأضاف أن بعض هاته المستشفيات لا تستجيب «لشروط المراقبة ومتطلبات السلامة، مما يصعب على العاملين في المجال الطبي وشبه الطبي أداء مهامهم ويعرضهم لاعتداءات خطيرة، حيث أصبحت هذه الاعتداءات شائعة وأضحت تعتبر أمرا لا مفر منه».

وبالنسبة إلى الموارد البشرية أشار التقرير إلى وجود «خصاص مهول» فيها. إذ كشف أن «عدد الأطر الطبية وشبه الطبية العاملة في المؤسسات العمومية للأمراض العقلية أبعد ما يكون عن المعايير المعترف بها على المستوى العالمي»، مضيفا بأنه «يجب توفير طبيب نفساني على الأقل لما بين عشرة آلاف وأربعين ألف نسمة، وممرض واحد على الأقل لكل أربعة مرضى». ومن النتائج التي خلصت إليها بعثة التقصي والبحث، التي أوفدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى مستشفيات الأمراض العقلية، أن «معظم هذه المرافق عبارة عن أماكن لعزل المرضى أكثر من كونها مستشفيات.

كما أنها لا تستجيب للحد الأدنى من المعايير ذات الصلة بأخلاقيات المهنة وطب الأمراض العقلية».

في نفس السنة التي أصدر فيها المجلس الوطني لحقوق الإنسان هذا التقرير ستعلن وزارة الصحة بأنها ستولي الصحة العقلية أهمية قصوى في استراتيجيتها القطاعية 2012-2016.

وقد أثبتت الوزارة ذلك عبر حزمة من الإجراءات، أهمها الرفع من عدد الأطباء النفسانيين، ومن عدد الممرضين المختصين في الصحة العقلية ليصير 100 ممرض كل سنة عوض 80 ممرضا. إضافة إلى إنشاء سبعة أقسام أكاديمية للطب النفسي والأطفال والمراهقين بحلول 2019، ورفع الطاقة الإيوائية لمستشفيات الأمراض العقلية من 2234 سريرا، التي كانت مسجلة سنة 2011، إلى 2850 سريرا سنة 2016، وكذا إنشاء ثلاث مستشفيات جهوية متخصصة.

ماذا نُفذ من هاته الإجراءات بعد مرور ثلاث سنوات من انطلاق هاته الاستراتيجية؟ لا شيء واضح، تقول بعض المصادر.

فيما أوضح مصدر طبي أن كل ما أذيع عن أولوية الصحة النفسية منذ سنة 2008 لم يتجاوز مستوى القول، مؤكدا أن وضعية القطاع متأزمة جدا، وأن الخصاص يمس كل شيء، لدرجة أن مستشفيات الأمراض العقلية، يضيف المصدر ذاته، تضطر إلى رفض حالات خطيرة لضعف قدرتها الإيوائية.

في تصريح معبر لوكالة «فرانس بريس»، قال أب يقطن بنواحي بنسليمان، وكان يضطر إلى تقييد ابنته بالسلاسل بعد أن رفضت المستشفى استقبالها، «لقد ذهبنا بها إلى المستشفى أزيد من 50 مرة، لكنهم كانوا يرفضون في كل مرة استقبالها.

الأدوية التي يمنحوننا إياها تُنوّمها فقط. ولا أدري ما الذي أستطيع فعله؟». مثل هذا السؤال عادة ما يواجه أسر المختلين عقليا حين ترفض المستشفيات استقبالهم، رغم أن الأماكن المخصصة للاستشفاء في معظم هاته المستشفيات هي أصلا «في حالة يرثى لها وبمعدات قليلة، علاوة على الاكتظاظ»، حسب ما يقول تقرير **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**. رغم ذلك، فما يهم هاته الأسر، خصوصا الفقيرة منها، هو أن الإقامة في المستشفى تكون «إجراء لـ«حراسة» المريض، أو بتعبير أدق لاحتجازه حتى إشعار آخر، وليس كحل علاجي»، يضيف التقرير. وحين تنعدم هاته الإمكانية تجد أسر المرضى نفسها أمام إشكال حقيقي: كيف التعامل مع هؤلاء؟. إذ أن هاته الأسر تكون في حالات عدة غير واعية بطبيعة المرض العقلي ذاته أو لا تمتلك معلومات دقيقة عنه أو لا تجد جمعيات مختصة لإرشادها والأخذ بيدها.

كل هذا يجعلها غير مستعدة للتعامل مع ذويها المختلين عقليا. بعض العائلات، خاصة في المناطق النائية، تجد نفسها في مثل هاته الحالات مجبرة على تكبيل أبنائها المرضى أو احتجازهم كما في الماضي تصديرهم إلى بويا عمر وسيدي مسعود بالإقليم الجديدة وما شبه ، لأنهم بالنسبة إليها مجرد وصمة عار أو فضيحة يجب إخفاؤها.

ويبقى السؤال الذي يفرض نفسه هنا، لكن يتجاهله الجميع، هو: لماذا حين يفقد الإنسان عقله ننزع عنه آدميته ونُسقط عنه، أوتوماتيكيا، حقوقه كلها؟.

مستشفيات الصحة العقلية..معازل تحول المرضى إلى «مجانين»

http://www.hedpress.ma/news.php?id=3940

800.000 cas d'addiction aux substances illicites recensés en 2014

Rabat a abrité une conférence sur les politiques publiques en matière de drogues

Toute lutte contre la drogue et la toxicomanie devra s'articuler autour d'une approche globale et intégrée, inspirée des réussites avérées à l'échelle internationale et prenant en considération la promotion de la santé publique, a estimé récemment à Rabat, le président du Conseil économique, social et environnemental (CESE), Nizar Baraka.

Cette approche doit aller au-delà de la prise en charge médicale des toxicomanes en leur offrant des opportunités d'insertion sociale et professionnelle et de créer au sein de la société de véritables relais d'accompagnement post-cure de ces personnes, a-t-il ajouté lors d'une conférence sur "Les politiques publiques en matière de drogues : l'expérience internationale, les réformes marocaines".

Cette démarche amène à mettre au point des mécanismes ciblés avec des déclinaisons locales et un suivi rigoureux des résultats, a encore dit M. Baraka lors de cette conférence, initiée par le CESE en partenariat avec la Global commission on drug policy (GCDP) et le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

La tenue au Maroc de cette rencontre témoigne du sérieux des efforts entrepris par le Royaume en matière de lutte contre la consommation des drogues et des stupéfiants, s'est félicité le président du CESE, citant, à titre indicatif, le programme national de lutte contre les conduites addictives qui, du haut de sa portée sociale, vise à améliorer la qualité de la prise en charge des personnes addictives, notamment les usagers de drogue.

De plus, la création de centres dédiés à la lutte anti-drogue à Rabat, Oujda, Casablanca, Nador, Marrakech et dernièrement à Tanger traduit la forte volonté d'aider cette catégorie à s'affranchir des conduites addictives et à participer à la vie sociale. En chiffres, un rapport de l'Observatoire national des drogues et des addictions a fait état de près de 800.000 cas d'addiction aux substances illicites en 2014. Pis encore, a prévenu M. Baraka, 3000 personnes sont des usagers des drogues injectables, relevant un "véritable défi" de santé publique.

Au titre de la période 2014-2015, ce sont près de 10.000 personnes qui ont pu bénéficier des soins offerts par les différents centres d'addictologie opérationnels, a-t-il fait remarquer, saluant les efforts consentis dans ce sens par les ministères de la Santé et de l'Intérieur.

Le CESE, à son tour, a rappelé son président, a réservé dans sa Charte sociale, élaborée en 2011, un volet au droit à la santé physique et mentale, mettant l'accent sur la nécessité d'assurer l'effectivité de la prévention d'addiction et la lutte contre le trafic et la diffusion illégale de substances psychoactives et ce, conformément à la convention contre le trafic illicite de stupéfiants et de substances psychotropes, mise en application le 11 octobre 1990.

De son côté, l'ancien président du Brésil Fernando Henrique Cardoso, président de la GCDP, a insisté que le paradigme répressif ne saura régler la problématique des drogues, mettant en garde que l'idéologie punitive ne fait qu'accentuer la criminalité.

"Les pays ont intérêt à initier un effort de réglementation judicieuse tout en gardant à l'esprit que les drogues présentent un grand danger", a-t-il dit.

Un nouveau système de contrôle des drogues, préservant mieux la santé et la sécurité des personnes et des collectivités à l'échelle mondiale est plus que jamais indispensable, a-t-il relevé, ajoutant que les mesures découlant d'idéologies punitives doivent être remplacées par des approches humaines régies.

Le président du CNDH Driss El Yazami a, lui, appelé à désidéologiser le débat national autour de cette problématique et à l'approfondir davantage en y impliquant l'ensemble des acteurs concernés.

La participation de la GCDP à cette rencontre est une première dans la région du Moyen-Orient et Afrique du Nord.

Cette conférence a connu la participation d'un parterre d'académiciens, de médecins, d'acteurs associatifs et de représentants de départements publics.

Entretien Nabila El Ajraoui Saadi :

950/22

«Les femmes restent confrontées à une ségrégation purement sexiste»

A l'occasion de la Journée Nationale de la Femme, célébrée le 10 octobre, la Fondation Ababou, en partenariat avec le ministère de l'Emploi et des Affaires Sociales, organise le mardi 13 octobre à Rabat un séminaire sur la place de la femme sur le marché de l'emploi. L'occasion d'interpeller les professionnels et les institutionnels (patronat, syndicat, CNDH, départements ministériels...) sur la question de l'équité dans le domaine de l'emploi. Nabila El Ajraoui Saadi, directrice Fondation Ababou, revient avec nous sur le plafond de verre, l'iniquité, la discrimination... Entretien.

La Nouvelle Tribune : «Performer avec Elles» est l'intitulé du séminaire que vous organisez le mardi 13 octobre à l'occasion de la journée nationale de la femme. Tout d'abord, quel est la finalité de ce séminaire ?

Nabila El Ajraoui : Le séminaire Performer avec Elles aura lieu le 13 octobre pour l'inscrire effectivement dans un événement national pour la Femme.

Il s'agit d'une initiative de sensibilisation à la problématique de l'égalité professionnelle Femme-Homme. Si la loi marocaine est aux normes, la pratique démontre d'une position marocaine très à la traîne, sans que cela soit très conscient. L'enjeu est la cohésion sociale. Et le moyen le plus concret est d'instaurer la culture de l'égalité professionnelle femme-homme. Nous voulons ce séminaire destiné aux différents acteur de l'emploi, consultatif et constructif, force de propositions concrètes avec un premier objectif de sensibilisation sur la réalité de la question de la femme au travail que ce soit l'accès ou l'égalité professionnelle, tout en faisant émerger des pistes pour réduire l'écart entre les dispositions légales et la pratique afin de "booster" la situation des femmes au travail, dont témoigne l'état des lieux.

Nabila El Ajraoui : Quelle est la situation de la femme marocaine, en 2015 sur le marché du travail ?

Ce n'est pas une spécificité marocaine, mais bien un phénomène mondial. Il faudra attendre... 2095 pour atteindre l'égalité sur le plan professionnel, selon un rapport publié par le Forum économique mondial (WEF). Sur 142 pays, le Maroc est classé 133ème après l'Arabie Saoudite, la Mauritanie et la Guinée (chiffres HCP).

L'égalité des chances, tout comme l'égalité des genres n'est-elle pas une simple chimère, ou au contraire, dispose-t-on de moyens de pressions pour faire changer les choses ? Si oui, quels sont les voies d'améliorations pour donner aux Marocaines un meilleur statut économique ?

Autant ne rien faire du tout! Ce sont les mentalités qui font de la résistance, pour ce qui est des lois marocaines, elles sont au top. Cependant, faire en sorte que ces lois soient respectées est le rôle de tous, la société civile, les médias par la sensibilisation et bien sûr les autorités compétentes à travers des mesures qui sanctionnent. Aujourd'hui le ministère de l'Emploi et des affaires sociales est partie prenante dans cette perspective en lançant à nos côtés un appel à candidature au Trophée de l'égalité professionnelle. Et ce n'est pas la moindre des initiatives de sensibilisation. C'est un premier pas vers des moyens de pression et des sanctions... avec des mentalités plus réceptives car plus préparées. Il s'agit aussi d'encourager des initiatives de l'employeur(e) afin de mieux accueillir son employée femme par des aménagements horaires, des possibilités de travail à distance (lorsque possible), l'investissement dans des crèches... autant de possibilités de discrimination positive qualitative bien entendu.

Les femmes aussi doivent percevoir distinctement le plafond de verre, ne pas tomber dans la victimisation ni dans la culpabilité mais avoir conscience de leur valeur et savoir les défendre.

La violence économique fait partie des violences que la femme subit. Pouvez-vous expliquer.cela ? Et quelles en sont les conséquences ?

Oui, on peut considérer la culpabilité souvent ressentie par la femme qui travaille comme une conséquence de la violence psychologique qu'elle subit. Cette superwoman doit assurer à la maison, auprès de sa famille et ses enfants, mais aussi être compétente, présentable et ponctuelle.

Au niveau même de l'accès au travail, les femmes restent confrontées à une ségrégation purement sexiste. Globalement, elles occupent des emplois moins valorisants que ceux des hommes et demeurent victimes de discrimination sur leur lieu de travail. On notera des conditions stressantes de travail et une plus grande précarité, et au mieux une stagnation, des constats liés à leur simple condition, leur statut et leur rôle traditionnel assigné de femme, d'épouse, de maman. Une mobilité, une disponibilité entravées qui préjugent de leur rentabilité en relation avec une modélisation figée des attentes professionnelles.

Si vous deviez énumérer trois mesures urgentes pour améliorer la situation, quelles seraient-elles ?

Je dirais sensibiliser, sensibiliser et sensibiliser. Il est plus facile de s'adapter aux mentalités que de les changer! Essayons tout de même. Le séminaire nous éclairera davantage sur les mesures d'encouragement et les sanctions à envisager.

Pour revenir à l'égalité des chances, l'écart entre les Marocaines en milieu rural et les Marocaines en milieu urbain est inadmissible. Est-ce qu'il y a un espoir de voir un jour la situation de ces femmes améliorées ?

Je vous l'accorde, les Marocaines en milieu rural sont des travailleuses pratiquement jamais rémunérées et là, l'idée de chimère que vous évoquiez tout à l'heure prend tout son sens. Nous nous adressons ici à des employeurs structurés censés respecter le code du travail et dans le schéma rural, il faut déplorer la situation des femmes mais aussi des hommes et de notre jeunesse rurale. Merci d'évoquer cette triste réalité qui pèse sur tous les chiffres de l'emploi et de l'éducation.

Entretien réalisé par
Leila Ouazry

M.Yatim s'entretient à Rabat avec la rapporteuse spéciale de l'ONU sur le droit à l'alimentation

Le premier vice-président de la Chambre des représentants, Mohamed Yatim, s'est entretenu, mercredi à Rabat, avec la Rapporteuse spéciale des Nations Unies sur le droit à l'alimentation, Mme Hilal Elver, en visite de travail dans le Royaume du 5 au 12 octobre.

Lors de cette rencontre, qui s'inscrit dans le cadre de l'interaction continue et exemplaire du Royaume avec les mécanismes des Nations unies en matière de droits de l'Homme, M.Yatim a souligné que le Maroc est animé d'une forte volonté pour se hisser au rang des pays avancés en matière des droits de l'Homme, rappelant en ce sens la ratification par le Royaume en juillet dernier du Protocole facultatif à la Convention sur l'élimination de toutes les formes de discrimination à l'égard des femmes (OP-CEDAW), indique un communiqué de la Chambre des représentants.

Il a à ce sujet souligné l'interaction du Maroc avec les mécanismes de l'ONU et sa volonté d'adhérer aux autres mécanismes onusiens en vue de se situer à la hauteur de la Constitution de 2011, rappelant à cet égard les principaux droits garantis par la nouvelle Loi fondamentale.

Au cours de ces entretiens M.Yatim a passé en revue les réformes entreprises par le Maroc lors dernières années, notamment dans les domaines de la promotion des droits de l'Homme et la consécration de l'Etat de droit, les projets structurants et stratégiques lancés par le Royaume ainsi que sa politique en matière de développement humain.

Par la même occasion, le premier vice-président de la Chambre des représentants a présenté à la responsable onusienne des explications sur les objectifs de certains établissements publics, en l'occurrence la Caisse de compensation, le programme Taissir destiné à aider les familles défavorisées à scolariser leurs enfants et le programme de soutien aux veuves, outre les efforts du Royaume en matière de réduction des disparités régionales.

D'autre part, M.Yatim a passé en revue le rôle du parlement en matière de promotion des droits humains, rappelant dans ce contexte les accords conclus par la Chambre des représentants avec des institutions nationales comme le **Conseil national des droits de l'Homme** et la Délégation ministérielle aux droits de l'Homme.

De son côté, la rapporteuse spéciale de l'ONU sur le droit à l'alimentation a souligné que sa visite vise à s'informer des réformes engagées par le Maroc dans le domaine des droits de l'Homme et de ses efforts en matière du droit à l'alimentation.

http://www.maroc-hebdo.press.ma/m-yatim-sentretient-a-rabat-avec-la-rapporteuse-speciale-de-lonu-sur-le-droit-a-lalimentation/

Protection des droits de l'Homme

Le CNDH participe à la 12e Conférence de Merida

La participation du CNDH à la conférence de Merida s'inscrit dans le cadre de la promotion du rôle des INDH dans la mise en œuvre du Programme de 2030 pour le développement durable. Ph : DR

Le Mexique accueille la 12e Conférence internationale des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme avec la participation du Maroc

Le Mexique accueille, à partir de jeudi, la 12e Conférence internationale des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme (INDH), avec la participation d'une délégation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

La conférence internationale, organisée dans la ville de Merida sous le thème «Les objectifs de développement durable : quel rôle pour les institutions nationales des droits de l'Homme ?», vise à promouvoir et à renforcer les liens de coopération entre les institutions nationales et les autres acteurs, notamment les organisations de la société civile, les institutions académiques, les entreprises et les institutions législatives.

Cette rencontre de deux jours permettra d'examiner le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme dans le processus de mise en œuvre, de suivi et d'examen de l'Agenda 2030 pour le développement durable, et d'identifier et diffuser les bonnes pratiques en la matière, et qui pourraient être utilisées pour faire avancer l'Agenda 2030 pour le développement durable.

Dans une déclaration à la MAP, Nabila Tbeur, chargée de mission auprès du président du CNDH, a indiqué que la participation du Conseil à cette conférence s'inscrit dans le cadre de la promotion du rôle des instances nationales des droits de l'Homme dans la mise en œuvre et l'évaluation du Programme de 2030 pour le développement durable.

L'objectif consiste à identifier les activités et les stratégies des conseils nationaux, les secteurs dans lesquels ils peuvent collaborer avec d'autres parties prenantes, ainsi que les besoins en matière de renforcement des capacités dans le cadre de l'Agenda 2030 pour le développement durable, a-t-elle souligné.

Le programme de cette conférence s'articule autour de plusieurs thèmes, notamment «Les points communs entre les droits de l'Homme et les objectifs de développement durable», «Le rôle des institutions nationales dans la conception, l'adoption et la mise en œuvre des plans nationaux», «Le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme dans la promotion et la protection des droits des groupes vulnérables dans le cadre de l'Agenda 2030 pour le développement durable» ainsi que «Les perspectives de

coopération entre les institutions nationales et les autres parties prenantes, telles que les organisations de la société civile, les institutions législatives et les entreprises dans la mise en œuvre de l'Agenda 2030».

A rappeler que la délégation de la CNDH a pris part, les 6 et 7 octobre à Merida, à une réunion du Comité international de coordination des institutions nationales pour la promotion et la protection des droits de l'Homme.

http://lematin.ma/journal/2015/le-cndh-participe-a-la-12e-conference-de-merida/232976.html

L'Observateur du Maroc et d'Afrique

La société civile se mobilise contre la peine de mort

Par kawtar IFirdaous

A l'occasion de la journée mondiale contre la peine de mort (10 octobre), la coalition marocaine de la peine de mort (CMCPM) organise, ce mercredi 7 octobre à Rabat, un panel pour inciter à la réflexion sur l'utilité, la fonction ou la symbolique de l'existence de cette peine dans le système pénal.

L'objectif de cette conférence consiste à appréhender la question de la peine de mort à travers le regard d'acteurs institutionnels, de parlementaires, d'universitaires et de militants.

Plusieurs personnalités ont été conviées à ce panel : Nadia Bernoussi, juriste et membre de la Commission Consultative de Révision de la Constitution, **Driss El Yazami, président du conseil National des Droits de l'homme,** ainsi que Nouzha Skalli, ex-ministre du Développement social, de la famille et de la Solidarité et actuellement porte-parole du réseau des parlementaires contre la peine de mort (RACPM).

Rappelons que dans son rapport sur la situation des établissements pénitentiaires du Maroc, publié en 2014, l'Observatoire marocain des prisons faisait état de 112 détenus condamnés à mort.

Selon une étude de la CMCPM, publiée en janvier 2015, plus de 1000 actions sont sanctionnées par la peine capitale. Avec l'adoption du nouveau code pénal, ce nombre sera revu à la baisse (de 16 à 5 cas, punissables de mort).

http://lobservateurdumaroc.info/2015/10/07/la-societe-civile-se-mobilise-contre-la-peine-de-mort/